

Distr.: General
14 September 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2021 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام وإلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الجلسة 8853 لمجلس الأمن، المعقودة في 9 أيلول/سبتمبر 2021، في إطار البند المعنون "الحالة في أفغانستان". وسيتم نشر مداخلات مقدِّمات الإحاطات ومداخلات أعضاء المجلس، وكذا مداخلات أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وباكستان وتركيا ضمن محضر رسمي لمجلس الأمن (S/PV.8853).

ووفقا للتفاهم الذي توصّل إليه أعضاء المجلس بشأن الجلسة 8853، قدّمت الوفود التالية بيانات مكتوبة يتضمّن مرفق هذه الرسالة نسخًا منها: أستراليا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان. وستصدر هذه البيانات كوثيقة من وثائق مجلس الأمن وفقا للإجراءات المبينة في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، وهي الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية المترتبة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وسترد إشارة مرجعية إلى هذه الوثيقة في المحضر S/PV.8853.

(توقيع) جيرالدين **بيرن ناسون**
رئيسة مجلس الأمن





المرفق الأول

بيان الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة، ميتش فيفيلد

يواجه شعب أفغانستان أزمة إنسانية تلوح في الأفق. ومن مصلحتنا، ومصلحة المجتمع الدولي، تعزيزُ الاستقرار الإقليمي. وذلك يتم بوسائل منها آلياتنا في مجال المساعدة الإنسانية، مع التوزيع الفعال للمعونة على المحتاجين. وعلينا أن نحرص على ألا تموِّل المساعدة الإنسانية الأهداف الإرهابية أو تسهم فيها بأي حال من الأحوال.

ونحن نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أن نعمل معا ونسق ردودنا، ولا سيما من أجل ضمان استمرار مشاركة النساء والفتيات مشاركة كاملة في الحياة العامة، بما في ذلك من خلال الحصول على العمل والتعليم. فالمرأة عند تنخرط بالكامل في عملية صنع القرارات، تصبح المجتمعات أكثر قدرة على درء النزاعات وحلها. لذا، ينبغي أن تتوفر لها الفرصة لكي تقرر السياسات والبرامج التي تحدد سلامتها وأمنها.

ونحن، كما العديد من الأطراف، نركّز الآن على من سيبقى في أفغانستان وعلى من يرغب في المغادرة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل معا من أجل توفير الحماية والدعم للمواطنين الأجانب ولحاملي التأشيرات، وذلك من أجل تسهيل مغادرتهم أفغانستان بأمان وحرية، إذا رغبوا في ذلك. وندعو حركة طالبان إلى الوفاء بما وعدت به من حرية المرور.

إنّنا نريد أن نعمل مع الدول الأخرى من أجل التفاعل بوضوح وبحزم مع نظام طالبان، بما في ذلك التأكيد على أنّ انتهاكات قواعد السلوك الدولي ستكون لها عواقب. ومكافحة الإرهاب هي من محاول التركيز الهام بالنسبة لأستراليا، وذلك من أجل الحيلولة دون عودة الإرهاب عبر الوطني. ومن العناصر الرئيسية لهذا التركيز الحرص على قطع مصادر التمويل عن الإرهاب. ونحن نشعر بقلق خاص إزاء أي آثار محتملة قد تترتب في جنوب شرق آسيا.

إننا سنحكم على طالبان من خلال أفعالها، وسنعمل معكم من أجل مطالبتها بالتقيد بالتزاماتها. بيد أنّ الإعلان عن النظام المؤقت هو بمثابة بداية سيئة للغاية. فالحكومة الجديدة تضمّ أعضاء كبارا في شبكة حقاني، المعروفة بأنشطتها الإجرامية والإرهابية؛ ولا يوجد من بين أفرادها من هم من جماعة الهزارة التي تشكل 20 في المائة من السكان الأفغان؛ وهناك القليل من الأقليات العرقية الأخرى؛ كما أنّها لا تضمّ ولو امرأة واحدة. وهذه الحكومة ليست، بأي حال من الأحوال، حكومة شاملة للجميع. فبدون هذه الأطراف، لن تتمكن أفغانستان من التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

لذا، لا بد لنا، كمجتمع دولي، من أن نحمّل حركة طالبان المسؤولية عن أعمالها، ولا سيما عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك على وجه التحديد حقوق النساء والفتيات. وهذا أمر حيوي لاستقرار أفغانستان والمنطقة.

إننا نحثّ حركة طالبان على الإقرار بأنّ السبيل الوحيدة لاكتساب الشرعية هي الانخراط بشكل بنّاء في العملية السياسية، وتكوين حكومة ممثلة وشاملة للجميع. كما نحثها أيضا على إدراك المنافع العائدة من إرساء حكومة ولمجتمع شاملين، تُصان فيها وتتوطّد المكاسب التي تحققت خلال السنوات العشرين الماضية، بما يتفق مع القواعد والمعايير الدولية.

وسيقود الممثل الخاص لأستراليا بشأن أفغانستان العمل الدبلوماسي الأسترالي انطلاقا من سفارتنا في الدوحة بقطر، حيث يوجد حاليا التمثيل المؤقت لأستراليا في أفغانستان.

ونُشيد بمطالبة الأمم المتحدة هذا الأسبوع الحصول على ضمانات من سلطات طالبان بشأن استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى الأفغان الذين هم في أمس الحاجة إليها، وبشأن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، بما في ذلك العمل الحاسم الذي ستقوم به العاملات في المجال الإنساني. وفي الوقت الذي تواجه أفغانستان أزمةً إنسانية، يكتسي دور الأمم المتحدة أهمية أكثر من أي وقت مضى.

المرفق الثاني

بيان رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، أولوف سكوغ

إنّ عواقب استيلاء حركة طالبان العنيف على السلطة في أفغانستان ما زالت تتشكل، ولكننا نراقب التطوّرات عن كثب.

لقد بلغت الحالة الإنسانية للشعب الأفغاني مستوى الأزمة وهي تحتاج إلى اهتمام عاجل. لذا، زاد الاتحاد الأوروبي من مساهماته الإنسانية بنحو أربعة أضعاف، فيما تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا على الزيادة من مساهمتها في الجهود الإنسانية. ونحن نحتاج إلى الأمم المتحدة من أجل ضمان إيصال المساعدات. فالثبات على الوعد ”بالبقاء والوفاء“ أمر مطلوب ومحلّ تقدير عميق.

إنّ أفغانستان تواجه أزمة اقتصاد وحكم ستزداد سوءا إذا لم يتم بسرعة إرساء نظام حكم فعال. ولا يبدو من إعلان حركة طالبان هذا الأسبوع عن تشكيل حكومة مؤقتة أنّ هناك أية نية في ضمان إشراك الجهات المعنية السياسية الأخرى أو الأقليات أو النساء بالأخص.

إن الإنجازات التي تحققت في السنوات العشرين الماضية تتعرض لتهديد شديد. وليس هذا هو الوقت المناسب لفك الارتباط، بل هو الوقت المناسب لمواصلة شراكتنا مع شعب أفغانستان، مسترشدين في ذلك بمبادئنا وقيمنا، وذلك من أجل مساعدته.

وسيراقب الاتحاد الأوروبي عن كثب أعمال الحكومة المؤقتة في أفغانستان، وستتوقف مشاركتنا على الإجراءات التي ستتخذها حركة طالبان. وفي اجتماع الأسبوع الماضي، اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي على المعايير الخمسة التالية للتفاعل مع الحركة:

1 - الالتزام بألاّ تشكل أفغانستان قاعدة لتصدير الإرهاب إلى بلدان أخرى.

2 - احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة وسيادة القانون وحرية وسائل الإعلام.

3 - التفاوض على تشكيل حكومة انتقالية شاملة وممثلة للجميع.

4 - وصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل، واحترام إجراءاتنا وشروطنا في توزيعها.

5 - السماح برحيل من يرغب من الرعايا الأجانب والأفغان المعرضين للخطر، وذلك وفق ما تقرر بموجب قرار مجلس الأمن 2593 (2021).

وبغية تقييم أعمال طالبان، والوقوف على مدى وفائها بهذا المعايير، شرع الاتحاد الأوروبي في وضع خطط لإقامة وجود مشترك في أفغانستان، شريطة توفّر الظروف الأمنية لهذا الوجود. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق التقارير التي تفيد بانتهاك طالبان للسفارات الأجنبية التي تم إخلاؤها في كابل.

إنّ الاتحاد الأوروبي سيواصل مشاركته في العمليات المنفذة لفائدة الشعب الأفغاني، ولكن هذا لا يشكل اعترافا سياسيا بحركة طالبان أو بحكومتها المؤقتة.

إن العواقب السياسية والإنسانية والاقتصادية المترتبة على استيلاء طالبان على السلطة ستؤثر على جيران أفغانستان وعلى شركائنا الإقليميين. لذا، سيواصل الاتحاد الأوروبي وسيكثف من الانخراط وتقديم

المساعدة على إيجاد القدرة على استقبال الأفغان المغادرين، ومنع انتشار الإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والبشر. ونحن نقوم ذلك من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة.

إنّ الاتحاد الأوروبي لن يتخلى عن الشعب الأفغاني. وسنواصل تعزيز المبادئ والقيم التي التزمت بها دولة أفغانستان نفسها ضمن المعاهدات والاتفاقيات الدولية. ونحن نتوقع الوفاء بهذه الالتزامات الدولية وسنحاسب من هم في السلطة على ذلك.

إنّ طالبان عليها الآن أن تبدي استعدادها وقدرتها على إقامة علاقات حقيقية مع العالم الخارجي، وعلى الحوار واحترام حقوق الإنسان. ومن أجل منح أفغانستان مستقبلا آمنا ومستقرا، يجب على الحركة أن تقبل بتنوّع الشعب وأن تأخذ بصيغة شاملة في الحكم وفي إعمال حقوق الإنسان، ولا سيما بالنسبة للأقليات والنساء والأطفال.

المرفق الثالث

بيان البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

في الوقت الذي تدخل فيه أفغانستان مرحلة جديدة من تاريخها الصعب أصلا، تشعر ألمانيا بقلق بالغ إزاء مستقبل البلد، وتؤكد من جديد تضامنها مع شعب أفغانستان. فهذا الشعب لن يتم نسيانه!

لقد بعث الأمين العام، وكذا مجلس الأمن في قراره 2593 (2021)، برسائل واضحة وهامة بشأن المرحلة الحالية والمقبلة في أفغانستان. وتكرر ألمانيا الدعوات الموجهة من أجل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ومن أجل الوصول الآمن والسريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية، وإلى وضع حد فوري للعنف، واحترام سلامة جميع الأفغان وأمنهم وحقوقهم، والتقيد بالالتزامات الدولية لأفغانستان، ولا سيما تلك المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني وفي القانون الدولي لحقوق الإنسان.

مكافحة الإرهاب

تُدين ألمانيا بشدة هجمات 26 آب/أغسطس 2021، التي حدثت بالقرب من مطار حامد كرزاي الدولي في كابول، والتي أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في ولاية خراسان مسؤوليته عنها. فلا بد من وضع حد لوتيرة العنف في أفغانستان. كما لا ينبغي لأفغانستان أن تصبح مرة أخرى ملاذا آمنا للإرهاب أو مصدرا للهجمات الإرهابية.

المساعدات الإنسانية وإيصالها

نبّه الأمين العام إلى أنّ أفغانستان تواجه كارثة إنسانية تلوح في الأفق. ونحن نشكره على عقد اجتماع وزاري رفيع المستوى في جنيف في 13 أيلول/سبتمبر 2021 لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في البلد. وتدعو ألمانيا جميع الأطراف إلى السماح للأمم المتحدة ولشركائها المنفذين ولكافة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بإيصال المساعدات الإنسانية، كاملة وبأمان ومن دون عراقيل، إلى كل من يحتاجها، مع التركيز بوجه خاص على برامج موسم الشتاء المقبل.

إنّ الشعب الأفغاني بوسعه أن يواصل الاعتماد على دعمنا وتضامننا. لقد قدمت ألمانيا مساعدات إنسانية طارئة لسنوات عديدة، وهي ما فتئت ترد بسرعة وبدقة ومرونة عبر الزيادة بقوة في مساعداتها الإنسانية لأفغانستان وللبلدان المجاورة بمقدار 100 مليون يورو. ونحن نعتزم تخصيص مبلغ آخر قدره 500 مليون يورو، سيذهب جزء منه أيضا إلى المساعدة الإنسانية.

حقوق الإنسان

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تقارير الآونة الأخيرة التي تفيد بأنّ حقوق الإنسان مقيدة بشدة، وبأنّ انتهاكات حقوق الإنسان تحدث في جميع أنحاء البلد، ولا سيما ضد النساء والفتيات. لذلك، نشدد على أهمية الالتزام بسيادة القانون واحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات لجميع الأفغان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات والأقليات العرقية والدينية.

الحكومة

إنّ تعاملنا مســـتقبلا مع أي حكومة أفغانية واعترافنا بشـــرعيتها ســـوف يعتمدان على أعمال هذه الأخيرة. فاحترام هذه الحكومة لالتزاماتها وتعهداتها الدولية، ولا ســيما فيما يتعلق بحقوق الإنســان، سـيكون له دور رئيسي. ومن الضروري أيضا تشكيل حكومة شاملة وممثلة للجميع تتيح المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء ولجميع الأقليات. بيد أنّ أحدث التصريحات الصادرة عن حركة طالبان تثير التساؤل بشكل جدي. إنّها تصـريحات ليسـت في مسـتوى توقعات المجتمع الدولي. ومع ذلك، يجب أن نحافظ على قنوات الاتصــال مع طالبان من أجل الوفاء بالالتزامات الأســاســية فيما يتعلق بوصــول المســاعدات الإنســانية، والتشغيل الآمن للمطارات، والمرور الآمن للأفغان الذين يرغبون في مغادرة بلدهم.

التعاون الدولي

تطرح الحالة في أفغانســتان تحديات كبيرة بالنســبة المجتمع الدولي وللبلدان المجاورة على وجه الخصوص. لذلك سافر وزير الخارجية، السيد هايكو ماس، الأسبوع الماضي إلى كل من تركيا وأوزبكستان وطاجيكســتان وباكســتان وقطر، وناقش الأثر الأمني والجيوســياســي المترتب عن التطورات المســتجدة في الآونة الأخيرة.

وعلى المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان المنطقة، أن يتحد ويتكلم بصـــوت واحد من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في أفغانستان وما حولها. وستواصل ألمانيا مشاركتها السياسية والإنسانية، وهي تدعم بقوة الجهود الدولية من أجل مساعدة أفغانستان. إذْ لا بد من إشراك كل الجهات المعنية على المستويين الإقليمي والدولي. ولا توجد بدائل أخرى غير التعاون الدولي الذي يكتســـي بعدا حاســـما إذا ما أردنا أن نتعامل مع المخاطر والتحديات التي يطرحها الوضع الجديد في أفغانستان.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

من دون الأمم المتحدة، لن يسـتطيع المجتمع الدولي طبعا أن ينجز ما هو مطلوب في أفغانسـتان وفي المنطقة. لذلك، نحن نرحب كثيرا بحضـــور الأمم المتحدة في أفغانســتان ونوصـــي كذلك بدور نشــط للمنظمة، وندعو جميع أعضــاء مجلس الأمن إلى إرســال إشــارة دعم قوية من خلال القيام فورا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ونحن نشـــترك مع واضـــعي المســـودة الأولى في الرأي بأنّ تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، في ظل الظروف الراهنة، ثم بعد ذلك تقديم تقرير من قبل الأمين العام، هما بمثابة أفضل السبل للمضي قدما. لذلك، ينبغي تكييف الولاية على ضوء الحقائق القائمة على أرض الواقع.

وألمانيا، بوصـفها ميسّـرة للقرار المتعلق بأفغانسـتان في الجمعية العامة، مسـتعدةٌ أيضـا للمسـاعدة عندما يتعلق الأمر بعمل محتمل في الجمعية العامة. ونحن نعتزم تكييف قرار الجمعية العامة بشـأن الحالة في أفغانستان وفقا لذلك وبالتعاون الوثيق مع الجهات الشريكة.

المرفق الرابع

بيان القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محمد ك. كوبا

أتوجّه لمقدِّمات الإحاطات جميعهن بالشّكر على قدمنه من إحاطات مستنيرة.

إنّ إندونيسيا تتابع عن كثب الحالة في أفغانستان وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وكفالة إيصال المساعدة الإنسانية إلى شعب أفغانستان.

ونود أيضـــا أن نعرب عن دعمنا الكامل لما تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المســـاعدة إلى أفغانستان في سبيل الاضطلاع بهذا الدور الأساسي لفائدة شعب أفغانستان.

وأود في هذا الصدد أن أركّز على ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن تستمر البعثة في العمل.

فرغم أنّ الحالة قد تغيّرت على أرض الواقع، لا يزال دور البعثة مهما بالنســـبة لتلبية الاحتياجات المتزايدة في الميدان، ولا سيما فيما يتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية. فهذا الأمر يكتسي أهمية حاسمة لأنّ أفغانستان مازالت تكافح من أجل وقف انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وعلاوة على ذلك، تأمل إندونيسيا في أن يستمر عمل البعثة على تيسير تواصل حوار المصالحة الوطنية بقيادة أفغانية، الذي من شأنه أن يفضي إلى تشكيل حكومة شاملة للجميع في أفغانستان.

ونظرا لأهمية عمل البعثة، وكذلك عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى في أفغانســتان، نؤكد على أهمية ضمان سلامة وأمن كل ما هو تابع للدول الأعضاء ولكيانات الأمم المتحدة العاملة في البلد من أفراد وأصول.

ثانيا، ضمان الاستمرار في احترام وتوطيد حقوق المرأة ومشاركتها: فإندونيسيا تؤمن إيمانا راسخا بأن كل عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما المرأة، لها مصلحة في المشاركة في تنمية بلدها.

لذلك، ندعو كل الجهات المعنية إلى ضمان حماية حقوق المرأة وانخراطها في إدارة شؤون أفغانستان.

ولا بد لهذه الأطراف من الحرص على استدامة كل أوجه التقدم المحرزة في أفغانستان وتوطيد هذه التقدم في مستقبل السنوات.

ثالثا، يجب الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

إنّ إندونيسيا تضم صوتها إلى النداء الدولي الداعي إلى أن تحرص الجهات المعنية على ألا تكون أفغانستان أبدا قاعدة لنشاط أي منظمة من المنظمات الإرهابية.

وندعو مجلس الأمن والجهات المعنية الأخرى إلى زيادة شراكتها في مجال التصدي للإرهاب على الصعيد العالمي.

وإندونيســيا، في الختام، على ثقة من أنّ الســلام والاســتقرار هما ما يرغب فيه شــعب أفغانســتان والمجتمع الدولي حقا.

وقد رحبنا باســتجابة المجلس الفورية للتطورات الســريعة في الميدان. ونأمل في أن يظل المجلس متحدا حتى تحصل البعثة في الإبان على الولاية اللازمة.

وما تزال إندونيسـيا ملتزمة بدعم تشـكيل حكومة موحدة شـاملة وممثلة للجميع، تحترم حقوق المرأة ومشاركتها في أفغانستان.

ونحن على استعداد للعمل معا من أجل دعم البعثة في هذا المسعى.

المرفق الخامس

بيان البعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

تود إيطاليا أن تبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليونز، وإلى موظفيها على ما بذلوه من جهود دؤوبة خلال الأشهر الأخيرة الصعبة.

إنّ أفغانستان تقف الآن في مفترق طرق ما كان يجب أن نصل إليه: فكل التقدم الذي أحرزه المجتمع الأفغاني بشق الأنفس على مدى السنوات العشرين الماضية، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المرأة، معرض للخطر. لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده من أجل تفادي هذا الخطر، وأن يواصل في الوقت نفسه الوقوف إلى جانب الشعب الأفغاني.

لقد تطلبت تطوّرات أحداث الأسبوع الماضي المتسارعة جهودا غير مسبوقة ركّزت على عمليات الإجلاء. ومن خلال هذه العملية المعقدة، تمكنت إيطاليا أيضا من نقل واستضافة 890 4 مدنيا أفغانيا، أكثر من نصفهم من النساء والفتيات.

أما الآن وقد انتهت حالة الطوارئ هذه، فلا بد من الشروع في مرحلة جديدة يكون هدفها تحديد وتنفيذ استراتيجية مستدامة بشأن الملف الأفغاني. فالتحديات الرئيسية التي تنتظرنا هي إدارة تدفقات الهجرة بفعالية، ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، وإيصال المساعدات الإنسانية، وضمان حماية الحقوق العالمية. ولبلوغ هذه الأهداف الهامة، لا بد من مواصلة التعاون الوثيق بين جميع الأطراف الفاعلة الدولية المعنية لأنّ الأزمة الأفغانية تشير بوضوح إلى ضرورة الأخذ بتعددية الأطراف وفق المزيد من الفعالية والشمول.

ومن المسائل الرئيسية مسألة الموقف من سلطات طالبان في كابول. فإيطاليا ترى أنّ إدارة طالبان ينبغي الحكم عليها وفق أفعالها وليس أقوالها. وفي هذا الصدد، ستكون هناك خمسة معايير أساسية هي: (أ) رفض الإرهاب والتعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات؛ (ب) احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والأقليات، واحترام سيادة القانون وحرية الصحافة؛ (ج) مدى شمولية النظام السياسي والاجتماعي الذي ستضعه السلطات "الفعلية" الجديدة في أفغانستان؛ (د) الوصول الآمن وغير المشروط بالمساعدات الإنسانية من قبل المنظمات الدولية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة وكياناتها؛ (هـ) الخروج الآمن لمن ينوون مغادرة البلد، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن 2593 (2021).

وفيما يتعلق بالدعم الذي يمكن تقديمه إلى الشعب الأفغاني، ترتكز خطة العمل الوطنية الإيطالية على خمس ركائز هي: أولا، تقديم المساعدة الإنسانية؛ ثانيا، وضع استجابة هيكلية لتدفق اللاجئين من أفغانستان إلى البلدان المجاورة، وربما إلى أوروبا، وذلك بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة؛ ثالثا، توفير فرص تعليمية للطلاب الجامعيين الأفغان؛ رابعا، تعزيز المبادرات في المحافل الدولية، بدءا بالأمم المتحدة، من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفغان، ومنهم بالأخص النساء والفتيات؛ وخامسا، المساهمة في وضع استراتيجية مشتركة بين الشركاء الدوليين، وتقييم إمكانية استخدام منصة مجموعة العشرين.

وهذه الجهود كلّها، المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، ينبغي أن تسعى إلى تحقيق هدف شامل مشترك هو الحفاظ على أوجه التقدم الذي حققها المجتمع الأفغاني، بتضحيات واستثمارات كبيرة، خلال السنوات العشرين الماضية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات المدنية.

وقد ساعد المجتمع الدولي على بلوغ هذا التقدم، ولا بُدّ له الآن من المساعدة على ضمان الحفاظ على هذه المكاسب. فعدم التّخلي عن الشعب الأفغاني الآن هو من مصلحتنا، وهو في الوقت نفسه هو واجبُنا الأخلاقي.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة، إيشيكاني كيميهيرو

أتوجه بالشكر إلى الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، ديبورا ليونز، على الإحاطة التي قدمتها وعلى ما تبديه من روح القيادة في وقت تشتد فيه الحاجة إلى دعم الأمم المتحدة لشعب أفغانستان.

إنّ أفغانستان بلد يحمل مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة والعالم. وتأمل اليابان في أن يعمّ السلام والازدهار الحقيقيان أفغانستان، التي تنعم بموارد طبيعية وبشباب موهوب.

وتعرب اليابان مجددا عن إيمانها الراسخ بأن السلام الدائم في أفغانستان لا يمكن أن يتحقق إلا بتسوية سياسية تعبّر عن أصوات كل قطاعات المجتمع. وقد أيدت اليابان كلّ الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، وحثت في الوقت نفسه كل الأطراف المعنية على وقف أعمال العنف. ولذلك، نحن نشعر بالألم والأسف الشديدين إزاء ما يعيشه شعب أفغانستان من مزيد المعاناة وفقدان الأرواح.

وتشدد اليابان على ضرورة أن يتكلّم المجتمع الدولي بصوت واحد في توجيه رسالة واضحة وموحدة إلى أفغانستان. وهي تؤكد على ضرورة الزيادة إلى أقصى حد من تأثيرنا لكفالة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2593 (2021).

وستواصل اليابان حثّ طالبان على ضمان المرور والخروج الآمن لكلّ من لا يزال يرغب في مغادرة أفغانستان. وهي ستلح في الوقت نفسه على دعوة طالبان إلى ضمان النقاط الثلاث التالية.

أولا، حماية أرواح كل الأفغان وممتلكاتهم، مهما كانت أعراقهم أو طوائفهم الدينية، واستعادة النظام الاجتماعي.

ثانيا، صون حقوق الإنسان الأساسية وتوطيدها، ولا سيما حقوق المرأة.

ثالثا، مواصلة بناء دولة تنجز عملية سياسية تشمل المجموعات العرقية والدينية بتنوعها.

وستتمّكن أفغانستان، إذا ما طبقت الإدارة الجديدة هذه النقاط، من استعادة ثقة المجتمع الدولي، بما يفضي إلى عودة الشعب والأموال والدعم اللازم لإعادة بناء البلد.

وفي خضم التوترات المستمرة في أفغانستان، زار وزير الخارجية الياباني، السيد موتيجي، عدة بلدان في الشرق الأوسط، واتّفق مع كل بلد على ضرورة العمل معا للحيلولة دون أن يتحول الوضع الراهن في أفغانستان إلى عامل آخر من عوامل زعزعة الاستقرار. وفي ضوء الحاجة المتزايدة إلى المساعدة الإنسانية في أفغانستان وفي البلدان المجاورة، تعرب اليابان عن استعدادها لتقديم مساعدة إجمالية بنحو 200 مليون دولار هذا العام، بما في ذلك 65 مليون على في شكل مساعدات جديدة تقدَّم من خلال المنظمات الدولية لمجالات من قبيل المأوى والصحة والمياه والصرف الصحي والأغذية والزراعة والتعليم. وستواصل اليابان جهودها من أجل المساعدة على تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان بالتنسيق مع البلدان المعنية.

ولا بد من أن يكون شعب أفغانستان في الصدارة ضمن جهود المجتمع الدولي من أجل مساعدة البلد على تلبية احتياجاته الإنسانية الفورية ومواجهة التحديات المتوسطة والطويلة الأجل المتمثلة في تحقيق

الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذا، لا بد من اتباع نهج قائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وبانتظار استعادة الحكم وتوطيد دعائمه، سيتعيّن علينا أن نركّز على إيصال المعونة بكل الوسائل إلى الناس وإلى المجتمعات المحلية في الميدان.

وفي ظلّ الظروف الراهنة، تُعَدّ الأمم المتحدة واحدة من الكيانات القليلة التي يمكنها تقديم المساعدة في الميدان. والآن، تمر منظومة الأمم المتحدة باختبار لمعرفة مدى قدرتها على توحيد الأداء في إطار مفهوم الأمن البشري، ولا بد للدول الأعضاء من الاتحاد في دعم جهود المنظمة. وفي هذا الصدد، تعتقد اليابان أنّ دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان سيظل حاسما، وهي تسلّم في الوقت نفسه بضرورة أن يستعرض مجلس الأمن في الإبان ولاية البعثة.

لقد أحرزت أفغانستان، بفضل مساعدة المجتمع الدولي، تقدّما كبيرا على مدى العقدين الماضيين، ولا سيما في مجال تطوير الهياكل الأساسية، وتعزيز التعليم، وزيادة مشاركة النساء والشباب في الفضاء العام. وإنّه لمن مصلحة شعب أفغانستان أن يتمّ الحفاظ على تلك المكاسب وتعزيزها.

إنّ اليابان، بوصفها شريكا قديما لأفغانستان، تؤكّد من جديد التزامها بتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية لهذا البلد، فضلا عن مساعدته في مساعيه الطويل الأجل لإحلال السلام والازدهار. وفيما نحن نراقب تطورات الأوضاع وأعمال طالبان، ستواصل اليابان التّفاعل مع كل الجهات المعنية من أجل استكشاف أفضل السبل الكفيلة بمساعدة هذا البلد وشعبه.